

قرار محكمة النقض

رقم 6/245

الصادر بتاريخ 27 يناير 2021

في الملف الجنحي رقم 2020/9431

طعن بالنقض - حكم غير نهائي - أثره.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المطالبة بالحق المدني (ح.ح) بمقتضى تصريح أفضت به بتاريخ 2019/11/22 أمام كاتب الضبط بالمحكمة الابتدائية بمراكش الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية بها بتاريخ 2019/11/13 في القضية ذات الرقم 19/76 القاضي بالغاء الحكم الابتدائي المحكوم بمقتضاه باداء المتهم سيدي محمد (س) لفائدتها مع الغير تعويضا قدره 2.000 درهم تبعا لادانته من اجل جنحة التمييز والعنف ضد امرأة والحكم تصديا بعدم الاختصاص بالبت في مطالبتها المدنية وتحميلها الصائر.



إن محكمة النقض /

بعد أن تلا السيد المستشار بوشعيب مرشود التقرير المكلف به في القضية.

وبعد الاستماع إلى السيد الحسين امهوض الحامي العام في مستتجاته.

وبعد المداولة طبقا للقانون. المجلس الأعلى للسلطة القضائية

محكمة النقض

نظرا للمادة 544 من قانون المسطرة الجنائية.

وبناء على المادة 528 من نفس القانون.

حيث تنص الفقرة الأخيرة من هذه المادة بعد تعديلها بالقانون رقم 23.05 الصادر أمر تنفيذه بالظهير الشريف رقم 1.05.111 وتاريخ 23 نونبر 2005 على أنه إذا لم تسلم نسخة من المقرر للمصرح بالنقض داخل أجل المشار إليه في الفقرة الأولى فإنه يتعين عليه الاطلاع على الملف بكتابة ضبط محكمة النقض وتقديم مذكرة وسائل الطعن بواسطة دفاعه خلال ستين يوما من تاريخ تسجيل الملف بها تحت طائلة الحكم بسقوط الطلب. وأن الفقرة الثالثة من نفس المادة لم تجعل من تقديم المذكرة إجراء اختياريا إلا في قضايا الجنايات.

وحيث يتجلى من وثائق الملف أن طالب النقص في هذه القضية المحكوم فيها من أجل جنحة لم يتم بإيداع المذكرة المنصوص عليها أعلاه رغم مرور أجل الستين يوما من تاريخ تسجيل الملف بكتابة ضبط محكمة النقص وهو 2020/9/7..

من أجله

صرحت بسقوط الطلب، وحكم على صاحبه بالمصاريف تستخلص طبق الإجراءات المقررة في قبض صوائر الدعاوى الجنائية.

وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقص الكائن بشارع النخيل حي الرياض بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة مكونة من السادة: عبد العزيز البقالي رئيسا والمستشارين: بوشعيب مرشود مقررا ونعيمة بنفلاح والحسن بن دالي ومحمد المرابط، وبمحضر المحامي العام السيد الحسين امهوض ممثلا للنياية العامة، وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة جبور الزهرة



المملكة المغربية
المجلس الأعلى للسلطة القضائية
محكمة النقص